التاريخ في لبنان إبان الحرب ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

د. مسعود ضاهر
أمين سر اتحاد الكتّاب اللبنانيين

تحديد الدراسة والمنهج

انطلاقاً من المقولة المعروفة التي ترى في التاريخ حقلاً للصراع الأيديولوجي يمكن التأكيد أن التأريخ لولادة الدولة والمجتمع وتطوّرهما في لبنان الحديث والمعاصر مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد. ومردّ ذلك إلى أن الكتابة التاريخية عن هذا البلد قد تلوّنت بلون الطوائف، والمناطق، والعائلات، والطبقات، وتعدّد الولاءات العرقية، والمذهبية، والسياسية، الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء. لذلك كثرت الانتقادات التي طالت هذه الكتابة وتناولت أصحابها بأقذع التّهم وصولاً إلى استنتاج يكاد يتقاطع عنده عدد كبير من المؤرّخين اللبنانيين الذين اختلفوا على كلّ المفاصل والتفاصيل في تاريخ لبنان واتفقوا على أن معظم الدراسات التي كتبت عنه كانت انتقائية، أو جزئية، أو مزيّفة، وأن ما نتج عنها تاريخ مزيّف أو مزوّر ويحتاج إلى إعادة نظر جذريّة عجزت عن صياغتها وزارات التربية المتعاقبة في لبنان منذ الاستقلال حتّى الآن.

ويقيني أنّنا إذا ما استبعدنا المذكّرات، والمقالات الصحفيّة، والانطباعات الشخصيّة، والانفعالات المذهبيّة، فإن ما يقدّمه أحمد بيضون في دراسته **الصراع على تاريخ لبنان** الصادرة بالفرنسية ثمّ بالعربية عن منشورات الجامعة اللبنانية في السنوات القليلة الماضية، يشكّل مادة غنيّة للنقاش الهادئ الذي يطول المقولات الأساسيّة للمدارس التأريخيّة الطوائفية في لبنان قبل انفجار الحرب الأهليّة فيه عام ١٩٧٥.

ولسنا بحاجة إلى استعادة تلك المقولات كما تبنّاها كلّ مؤرّخ طوائفي مؤدلج على حدة بل ننطلق من شمولية النقد لهذه الاتجاهات التأريخية الطوائفية التي يتبدّى، في نهاية التحليل، أنها ليست سوى مدرسة تأريخية طوائفية واحدة مهما تلوّنت اتجاهات المنتسبين إليها.

وسنكتفي من شمولية النقد هذه المدرسة بالتركيز على الجوانب التالية:

أ ـ إنها تركّز على تاريخ الطوائف انطلاقاً من خصوصية كل طائفة، وتاريخ المناطق انطلاقاً من خصوصية كلّ منطقة، وتاريخ العائلات انطلاقاً من خصوصية كل عائلة ودورها في بناء لبنان الحديث والمعاصر. لكن النقد الذي يُوجَّه إلى هذا الشكل من التأريخ لا ينطلق من نفي خصوصية كلّ طائفة أو منطقة أو عائلة في تاريخ لبنان، بل من التضخيم غير المبرّر لتلك الخصوصية عن طريق تظهير الإيجابيات بالحدّ الأقصى والسكوت عن السلبيات بحيث تكاد لا تذكر.

ب ـ إنها تحتكر اللبنانية، والوطنية، والقومية، والتقدمية، و... في طوائف معيّنة وتنفيها عن طوائف أخرى، بحيث تغرق الكتابة التأريخية في هذا المجال ضمن سيل من الاتهامات والاتهامات المضادّة لدرجة تطغى معها الايديولوجيا على العلم التاريخي، ويصعب على القارئ إيجاد كتاب واحد يتضمّن لوحة شمولية لتطوّر المجتمع اللبناني الحديث والمعاصر، بجميع طوائفه ومناطقه وعائلاته وأحزابه ونقاباته و...

> يصعب ايجاد كتاب واحد يتضمّن لوحة شمولية لتطوّر المجتمع اللبناني الحديث والمعاصر لجميع طوائفه ومناطقه وعائلاته وأحزابه ونقاباته.

ج ـ إنها تضع خصوصية المجتمع اللبناني وموقعها الطبيعي في محيط لبنان القومي العربي ضمن سجال طوائفي متشنّج مايزال يتصاعد منذ ولادة الدولة اللبنانية عام ١٩٢٠ حتى الآن.

لكن اللافت للنظر أن أنصار هذا السجال الطوائفي في مجال الكتابة التاريخية يصرُّون على ضرورة التعايش بين «جناحي لبنان المسيحي والمسلم»، وأن الصدامات الدموية بينهما يجب أن تنتهي بشعار «لا غالب ولا مغلوب» إذ لا يجوز إذلال أحد الطرفين أو إشعار طرف بالغبن وطرف آخر بالخوف.

د ـ إنها تجعل من الصراع المصلحي بين زعماء الطوائف اللبنانية لتعزيز دورهم في النظام السياسي المسيطر صراعاً أساسياً ومصيرياً، في حين أن الصراع الأساسي والمصيري منذ ولادة لبنان الكبير حتّى الآن هو فقط مع العدو الصهيوني ودولته اسرائيل. فمشروع اسرائيل الكبرى بين النيل والفرات، وقد انطلق مع وعد بلفور عام ١٩١٧ أي قبل ثلاث سنوات فقط على ولادة الدولة اللبنانية الحديثة، سيبتلع ـ في حال نجاحه ـ جميع الطوائف والمناطق والعشائر والعائلات اللبنانية دون استثناء. وما تغييب هذا العامل في الكثير من الدراسات الطوائفية اللبنانية سوى توكيد على جدليّة العلاقة بين الفكر الطوائفي والفكر الصهيوني في المشرق العربي.

التأريخ زمن الحرب أو انكشاف المضمر

ليست الحرب الأهلية في لبنان حدثاً غير متوقّع في تاريخ هذا البلد. لذلك كان المؤرّخون، إلى جانب عدد كبير من الباحثين في

مختلف الحقول التي تناولت تطوّر المجتمع اللبناني بعد الاستقلال، ينبِّهون على الدوام إلى مخاطر السياسة القصيرة النظر التي اعتمدها الزعماء اللبنانيون، وهي سياسة تمتاز بالدوران حول الأزمات المستعصية والامتناع عن تقديم حلول علمية لها. لذلك تميَّزت سنوات ١٩٤٣ ـ ١٩٧٥ بسلسلة من حركات الاحتجاج، السلمي والعنفي، وصولاً إلى حرب أهليّة استمرَّت ستة عشر عاماً (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠).

ومن نافلة القول إن عقداً ونصف العقد من الحرب الأهلية هي فترة كافية لإحداث تبدّلات بنيوية داخلية طالت السكّان، والاقتصاد، والثقافة، والإدارة، والجيش، وتُوِّجت بتغييب الدولة اللبنانية أو غيابها القسري عن غالبية المناطق اللبنانية لصالح الميليشيات الطوائفية أو سلطات الأمر الواقع.

ولا يتَّسع المجال لإبراز جميع تلك التبدّلات بل سنكتفي منها بما له علاقة بالثقافة وإعداد المؤرِّخين الجدد. فقد تفرَّعت الجامعات ومؤسسات التعليم والثقافة في لبنان ضمن الانغلاق الطوائفي الذي أفرزته الحرب الأهليّة. فتباعد الأساتذة والطلاّب بعضهم عن البعض الآخر. وتعطَّل الحوار الديموقراطي مع سيطرة العنف المسلَّح والمتاريس الممتدّة على جميع خطوط التماس. وفقد القرار الحكومي التوحيدي قدرته على التصدّي لمنع التقسيم. وتخلّى المؤرِّخون الطوائفيون عن كلّ أوراق التوت القديمة وأطلقوا العنان لشعارات: **لبنان المسيحي، ولبنان المسلم، والجمهورية الإسلامية في لبنان، والتقسيم، والفدرالية، والكونفدرالية**، و... هذا بالإضافة إلى توسيع الكتابة عن كل طائفة على حدة حتّى الحدود القصوى ونشْر الكتب الممنوعة سابقاً والتي تسيء إلى طوائف بعينها، وذلك من موقع التحريض الطوائفي المتبادل الذي اتخذ أشكالاً من العنف الدموي، والقتل على الهوية، ونفي الآخر الطائفي، والدعوة إلى التقسيم ولو أدّى إلى تدمير لبنان وزواله. لقد انعكست الحرب الأهلية بكامل سلبياتها على المجتمع اللبناني المقطَّع الأوصال في محاولة لترسيخ التقسيم كأمر واقع، ولمنع الوحدة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية والثقافية من إعادة لبنان إلى سابق وحدته التي هدمتها الحرب، وتطوير صيغة هذه الوحدة لمنع تجدّد الحرب في المستقبل. وسنكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى سمات أربع تميَّز بها التأريخ اللبناني زمن الحرب الأهلية:

أ ـ التأريخ الطوائفي في أقصى تجلياته

تُعبِّر الحرب الأهلية، في الجانب الأساسي منها، عن نفي الآخر عن طريق قتله، أو تهجيره، أو إخضاعه لشروط الغالب. لكنّ أيّاً من الطوائف اللبنانية لم تكن قادرة على تحقيق انتصار نهائي وثابت على الطوائف الأخرى وفرض سيطرتها الكاملة على جميع الطوائف والمناطق اللبنانية. ومردّ ذلك إلى صعوبة تحقيق هذه السيطرة عبر القوى الطائفية المحلية من جهة، وعبر القوى الإقليمية والدولية المساندة لها من جهة أخرى. وبعد فشل جميع محاولات التقسيم والهيمنة والتهجير كان لا بدّ من العودة إلى التصالح الطوائفي وإعادة تجديد الصيغة اللبنانية وميثاقها.

لكن الباحث المدقِّق في مسار الواقع اللبناني خلال عقد ونصف العقد من الحرب الأهلية يجد صعوبة في تبيان المنطلقات الأساسية لحركة التأريخ اللبناني إبَّان تلك المرحلة. فقد طغى الهمّ الطوائفي على ما عداه. كذلك طغى الهمّ المناطقي لدرجة كبيرة نظراً لصعوبات الانتقال بين منطقة وأخرى، وهي صعوبات كان يمكن أن تكلّف الباحث حياته في بعض الأحيان. هذا بالإضافة إلى صعوبة الاطّلاع على الوثائق التاريخية القديمة وإخفاء البعض منها لضرورات أمنيّة (كوثائق المتحف الوطني مثلاً)، أو إتلاف وإحراق البعض الآخر.

وقد ساعد تفريع المؤسسات الجامعية، بالشكل الطائفي الذي تمَّ به، على تشجيع البحث الطائفي المناطقي. وغصَّت رفوف المكتبات الجامعية بعشرات الأطروحات ورسائل الدبلوم التي استندت إلى وثائق طائفية وحيدة الجانب، كوثائق الأديرة والكنائس والمحاكم الشرعية وغيرها.

ولم يكن بإمكان الباحثين ـ هذا إذا رغبوا أصلاً ـ أن يُجروا مقارنة عملية بين تلك الوثائق بهدف استخلاص الوقائع التاريخية المثبتة فيها.

لا شكّ أنّ قلّة من تلك الدراسات تمتَّعت بالأصالة العلمية في التوثيق والتحليل والاستنتاج، لكن الغالبية الساحقة منها كانت تفتقر إلى تلك الصفات. ونتج عن ذلك أنَّ عدداً كبيراً من الباحثين الشباب قد اختاروا موضوعات تطول طوائفهم ومناطقهم بالدرجة الأولى. فانتشرت ظاهرة المؤرِّخ الطائفي إلى جانب ظاهرة التأريخ الطائفي التي كانت سائدة قبل اندلاع الحرب. ويلاحظ أنّ الدراسات الطوائفية الشمولية قد تقلَّصت إلى الحدّ الأدنى لصالح الدراسات التي تطول طائفة واحدة، في منطقة واحدة، وفي فترة زمنية محدَّدة. وغنيّ عن التوكيد أنَّ مؤرّخاً شاباً تمَّ إعداده بهذه الطريقة غير قادر على تقديم دراسات شمولية تطول المجتمع اللبناني بجميع مناطقه وطوائفه. هذا بالإضافة إلى عجزه عن رؤية تطوّر هذا المجتمع في علاقاته المتشعّبة والوثيقة والثابتة بمحيطه العربي. فمع انفلات التأريخ الطائفي من كل ضابط يردعه في ظروف السيطرة الميليشياوية الطائفية لم يكن مستغرباً أن يتمّ القطع بين التاريخ اللبناني والتاريخ العربي وأن يوصف العرب بالمستعمِرين والمحتلِّين، وهي صفات لم يُنعت بها الانتداب الفرنسي على لبنان. وبالمقابل، تمَّ نعت بعض الطوائف المسيحية بأقذع التهم الرائجة كالارتباط بالعدو الصهيوني، وتنفيذ مؤامرة الغرب ضد العرب و...

وباختصار شديد يمكن القول إن هذا الشكل من الكتابة التاريخية

لا يحمل في طيّاته الحدّ الأدنى المقبول من العلم التاريخي. وهو نتاج انفلات التأريخ الطائفي من كل قيد واستخدام التاريخ للتحريض على الآخر الطائفي في محاولة لإلغائه من الماضي بعد محاولة اقتلاعه ونفيه وتهجيره من الحاضر.

ب ـ طمس الخصوصية اللبنانية في معرض توكيدها

تشكّل كتابات الحرب الأهلية نفياً شبه تام لما كتب قبلها. فسنوات المرحلة الاستقلالية الطويلة قبل الحرب (١٩٤٣ ـ ١٩٧٥) مليئة بشعارات الوحدة الوطنية، والتعايش الإسلامي ـ المسيحي، وتمجيد الرموز التاريخية كفخر الدين المعنيّ وسواه، والدعوة إلى التسامح والمحبّة، والحرص على تعميق الروابط اللبنانية ـ العربية، والدعوة إلى حياد لبنان الإيجابي على الصعيد الدولي وغيرها الكثير. لكنّ مرحلة الحرب الأهلية قلّصت فاعلية هذه المقولات إلى الحدّ الأدنى، وبرزت دعوات تُشكّك في كل شيء تقريباً وترى في انفجار الحرب مؤشّراً على نهاية مأساويّة لتلك الشعارات أو المقولات التي أطلقوا عليها اسم «شعارات التكاذب المشترك». ورأى بعض المؤدلجين الطوائفيين أنْ لا عودة للبنان الكبير في حدوده المعلنة عام ١٩٢٠، ولا عودة لصيغة العيش المشترك والميثاق الوطني، وأنّ الحلّ يكمن في تبنّي مقولات التقسيم أو الفدرالية أو الكونفدرالية التي تعتبر كل طائفة «هويّة حضاريّة» قائمة بذاتها انطلاقاً من مفهوم مشوّه يدمج لدرجة التطابق بين التعدّدية الثقافية أو الحضارية والتعدّدية الطائفية.

> الخصوصية اللبنانية حتى بالمعنى الطوائفي لا تجد سماتها إلاّ في دولة واحدة وثيقة الصلة بالمحيط القومي.

هكذا يُلاحَظ انحدار حادّ في مضمون الكتابة التاريخية لدى دعاة هذا التيار، أي الانحدار من مقولة شارل مالك الشهيرة التي جعلها عنواناً لكتابه: «لبنان في ذاته» إلى مقولة «الطائفة في ذاتها». وذلك يعني أن دعاة توكيد الخصوصية اللبنانية من هذا التيار قد أُصيبوا بالإفلاس أو العقم النظري حين تصوروا أن بإمكان طائفة واحدة ادّعاء الخصوصية اللبنانية ومحو الطوائف الأخرى بعد أن عجزت عن إخضاعها على أرض الواقع. فالخصوصية اللبنانية، حتى بالمعنى الطوائفي الذي كان سائداً قبل الحرب الأهلية، لا تجد سماتها في طائفة واحدة ولا في دين واحد، بل في دولة واحدة ثابتة ووثيقة الصلة بالمحيط القومي والحضارة العربية.

ج ـ فضيلة الصمت في زمن الحرب

من الصعب جداً التأريخُ للحدث الاجتماعي ـ بالمعنى الشمولي للتاريخ الاجتماعي ـ لحظة انفجاره أو بالأحرى ما دام هذا الحدث فاعلاً في حركة الواقع المعيوش. لذلك ابتعد غالبية المؤرخين الجدّيين، من اللبنانيين المهتمين بالتاريخ اللبناني، عن التأريخ المباشر للحرب الأهلية. وكلّ ما صدر في هذا المجال عنهم مجموعةُ مقالات أو محاضرات طالت جوانب محددة من تلك الحرب. وبالمقابل، فقد انتشرت على نطاق واسع المذكرات، والدراسات الصحفية التي نشرها لبنانيون وأجانب، وتم التوثيق شبه اليومي لتلك الحرب في مراكِز ومجلات صادرة بالعربية أو بلغات أخرى.

وذلك يعني أن الوثائق الدّالة على هذه الحرب هي من الكثرة والتنوع بحيث يتطلب الاطّلاع عليها سنوات طويلة. ولن يكون بمقدور باحث فرد، مهما أوتي من سعة الاطلاع والمعرفة، الإحاطة بجميع جوانب تلك الحرب، ناهيك عن الإحاطة بما صدر عنها من أبحاث ووثائق منشورة خارج لبنان.

لكن المسألة لا تكمن في صعوبة الاطّلاع على الوثائق فحسب، لأن بالإمكان تذليل هذا الجانب عبر فرق بحثية متخصصة يشرف عليها باحثون من ذوي الخبرة في كتابة تاريخ لبنان. بل الصعوبة أيضاً في التحديد الدقيق للأسباب العميقة التي فجّرت هذه الحرب، والأهداف المتوخّاة منها على الصعيدين الداخلي والاقليمي العربي. ولا شك أن بعض تلك الأهداف قد تنكشف للعيان، لكن البعض الآخر مايزال طيّ الوثائق والأدراج المغلقة. وقد تمضي سنوات طويلة قبل أن يحين الوقت للكشف عنها ونشرها بالكامل. ويلاحظ، في هذا المجال، أن بعض القادة اللبنانيين قد لعبوا أدواراً مزدوجة ومتناقضة بين خطّ سياسي وآخر. هذا بالإضافة إلى الوظيفة العربية للحرب اللبنانية، أي وظيفة ترويض المقاومة الفلسطينية وإدخالها في قطار التسوية الأميركي الذي تَجَسّد بالمفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل.

هذه الأسباب وغيرها تجعل من الصعب على المؤرخ المدقق الانخراط في الكتابة التاريخية لحدث متفجر كالحرب الأهلية اللبنانية. وهذا ما دفع عدداً كبيراً من المؤرخين اللبنانيين إلى اعتماد فضيلة الصمت في هذا المجال ريثما تتضح ملامح الحدث نفسه بكامل أبعادها وريثما تُعرف الوظائف المتعددة لهذه الحرب ولا سيما بعد الانهيارات الكبيرة التي عصفت بالاتحاد السوفياتي السابق ومجموعة الدول التي كانت تسمى بالمنظومة الاشتراكية.

ملاحظة أخيرة: إنّ صمت المؤرخ لم يمنع المطابع ودور النشر من ملْء رفوف المكتبات بعشرات لا بل بمئات الكتب، وبلغات متعددة، وكلها تقدم نفسها كتأريخ للحرب الأهلية في لبنان وليس فيها من التأريخ ما يستحق التوقف عنده. فهي، في غالبيتها، مذكرات، وانطباعات وانفعالات، ومقولات بعضها معروف ومكرور، وبعضها تحريضي طوائفي.

بعض الملاحظات الختامية

تركت الحرب الأهلية نتائج سلبية وأحياناً مدمرة لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في لبنان.

وإذا كنا قد اخترنا حقل الكتابة التاريخية دون سواه فذلك بسبب الاهتمام بهذا الحقل من جهة، ولأهمية هذه الكتابة في التأسيس لوحدة وطنية حقيقية في لبنان المستقبل من جهة أخرى. فالكتابة التاريخية في لبنان، قبل الحرب الأهلية وإبّانها، ليست معزولة عن الاتجاهات السياسية والطائفية والأيديولوجية السائدة فيه. وقد تبلورت تلك الاتجاهات في تيارات متنافرة ومتنابذة ومتحاربة، ويحاول بعضها إلغاء البعض الآخر استناداً إلى دعم اقليمي ودولي، مباشر أو غير مباشر. لذلك يصعب الحديث عن «خصوصية» أو «فرادة» أو «معجزة لبنانية» على غرار المصطلحات التي سادت منذ الاستقلال حتى انفجار الحرب الأهلية. فقد تكشفت معظم المقولات السائدة آنذاك عن نقيضها المباشر الذي وصل إلى حد التدمير الشامل للآخر على أرض الواقع.

فالطوائف اللبنانية لم تعد كما كانت في السابق. وكذلك الأمر بالنسبة للأحزاب والتجمعات، والنقابات والروابط، والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبرز تعديل واضح في بنية الدستور اللبناني، وفي تركيبة البرلمان، وفي وظائف القيادات السياسية المسيطرة. وبرزت مشكلات حادة في الأحزاب السياسية والتجمعات المهنية والنقابية. كذلك ازدادت الأزمات الاقتصادية حدة وانسحقت شرائح واسعة من الفئات الوسطى. يضاف إلى ذلك أن الأرياف اللبنانية عرفت تبدلات نوعية إبّان تلك الفترة، ولا سيما بعد أن اضطر قسم من الرساميل المحلية وأموال المغتربين اللبنانيين إلى الاتجاه لإنعاش الأرياف اللبنانية والهروب من التوظيف في بيروت لسنوات طويلة. وباختصار شديد يمكن القول إن الغالبية الساحقة من المقولات التي كانت سائدة في الكتابة التاريخية في لبنان قبل الحرب الأهلية هي بحاجة ماسة اليوم إلى تطوير أو تعديل أو نقض. فلبنان القديم لم يعد هو نفسه اليوم وليس بالإمكان بناء لبنان المستقبل على ما بُني عليه لبنان القديم إلا إذا كان الهدف إعادة تجديد الحرب بعد سنوات قليلة. يضاف إلى ذلك أن على لبنان مواكبة التطورات الاقليمية والدولية العاصفة التي يشهدها العالم بأسره. وذلك يعني أن وظيفة لبنان الاقليمية والدولية لم تعد كما كانت في السابق، وأن عليه البحثَ عن صيغة جديدة تأخذ تلك التطورات بعين الاعتبار وتعمل على أساسها. ونشير كذلك إلى أن لبنان اليوم ليس بلد النسبة العريضة من الطبقة الوسطى بل الفئات العريضة من الطبقات الفقيرة والتي دون حد الفقر أو الخط الأحمر. ونشير إلى أن الأمية فيه قد ازدادت بشكل كبير وازدادت معها الأمية المقنعة، وبطالة المثقفين، والهجرة الكثيفة، واستيراد اليد العاملة الرخيصة من الخارج، وتدهور الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها.

إن من يطرح هذه المشكلات المعيوشة التي تؤكدها جميع الوثائق وتراها العين المجردة يدرك مدى سطحيّة الكتابة الطوائفية في زمن الحرب وتفاهتها لأنها اكتفت بتصوير الواقع في سكونيته، ولم تر حركة الواقع المتبدّل من حال إلى حال. مع ذلك فإن عدداً لا بأس به من الدراسات التاريخية الاجتماعية قد أضافت إلى المكتبة التاريخية اللبنانية إضافات نوعية وإنْ كانت غير كافية. وما يؤخذ على هذه الدراسات أنها بقيت جزئية لا شمولية، واقتصرت في توثيقها وفرضياتها واستنتاجاتها على جوانب اقتصادية ـ اجتماعية دون أخرى. هذا مع الإشارة إلى أن بعض تلك الدراسات لم ينجُ من مزج الاجتماعي بالطائفي وإعطاء البحث وجهة طائفية معينة، أي وضع الثقافي في خدمة السياسيّ لدرجة فقدت معها الدراسة التاريخية الاجتماعية قدرتها على الاحتفاظ بطابعها العلمي.

نشير كذلك إلى أن إعداد المؤرّخين في زمن الحرب يحتاج إلى إعادة تأهيل حقيقية دونما عقدة غرور أو شعور بالاكتفاء الذاتي. فالثقافة في لبنان، على جميع مستوياتها، تعرّضت إلى صعوبات بنيويّة لم تكن قادرة ولا تزال غير قادرة على تجاوزها. يشهد على ذلك أن مكتبات الجامعات والمعاهد العلمية تفتقر منذ سنوات طويلة إلى الكتب العلمية الصادرة حديثاً بالمئات في حقول الاختصاص ذاتها، وهي تفتقر أيضاً إلى الآلات، والتقنية الحديثة، والتدريب، والتشديد في تعلم اللغات، واتقان اللغة العربية الأم، ونشر روح النقد العلمي الايجابي وغيرها. ومن السهل أن نستفيض في وصف الصعوبات التي تواجه المؤرّخين اللبنانيين، أو المهتمين بالتاريخ اللبناني بعد هذه الحرب الأهلية. وليس أدلّ على ذلك من أن الكتب العلمية في هذا المجال قليلة جداً إذا ما قيست بالكم الهائل من المذكرات، والكتب الصحفية، والمشاهدات العيانية. هذا بالإضافة إلى الخلاف الحاد الناشب الآن حول تأليف كتاب مدرسي تكون معلوماته التاريخية علمية أولاً وتحظى بموافقة مختلف القوى السياسية النافذة في لبنان ثانياً. فإذا كان بعض مؤرخي لبنان قد «تصارعوا» على تاريخه في زمن السلم كما أثبت أحمد بيضون في كتابه المشار إليه سابقاً، فهم الآن أكثر حماساً للدخول في هذا الصراع من جميع أبوابه بعد أن تثقفوا في مدارس الطوائف، واستوحوا مقولاتهم من الشعارات التي علّموها لرجال الميليشيات، وتخيّلوا تاريخاً خاصاً لكل طائفة كما عاشوه في غيتوات الطوائف التي أفرزتها الحرب الأهلية.

وفي الختام، قد يبدو سهلاً إعمار لبنان مجدداً، أي إعمار الحجر الذي تهدم والشجر الذي قُطع، ويبدو سهلاً كذلك محو خطوط التماس التي ارتفعت كحواجز كبيرة بين أبناء الشعب الواحد. لكن من الصعب جداً إعمار النفوس لدى جيل كامل من اللبنانيين

أساءت تربيته مقولاتٌ طوائفية متنابذة لم تقتصر إساءتها على الحاضر بل تعدَّته إلى الماضي والمستقبل معاً. وإن إزالة هذه الإساءة تتطلب تضافر جهود الديمقراطيين العقلانيين المؤمنين بوحدة لبنان العربي الديمقراطي العلماني. وهي معركة ثقافية حقيقية تتطلب سنوات طويلة من العمل المشترك الذي يضم مختلف الاتجاهات الليبرالية والديمقراطية والعلمانية المؤمنة بوحدة لبنان، وبتطوير نظامه السياسي لكي يتحول فعلاً إلى نظام عصري يتساوى فيه جميع اللبنانيين في الحقوق والواجبات دونما تمييز في العرق أو الدين أو المذهب أو الانتماء السياسي. فهل توقَّف حقاً نهجُ التأريخ الطائفي أم أن الدولة مازالت أسيرة الطوائف ومناهجها الطائفية في كتابة تاريخ لبنان، أي كتابة فصول الحرب الأهلية التي لم تنقطع أو تُطوَ صفحاتها منذ ١٨٤٠ حتى الآن؟